

وإنما بتغير ظهور العداوة هنا كما اعتبرت ثم لظهور الفرق
بين الزوج والولي الجبر بل قد يقال إنه لا حلقة بينهما
لأن استتار العداوة بينهما وبين الولي ينتهي أن لا يزوج
الامتن يحصل لمانته حظ ومصحة تشققته عليها
أما مجرد كراهتها له من غير صدر فلا يؤثر كذا يكره لوليتها
أن يزوجها منه كأنه عليه في الامت واليمن استيذات
المكر إذا كانت مكلفة حديث مسلم والكر يسامها
ابوها وهو محمول على الذيب تطيبا لمخاطرها أما
غير المكلفة فلا إذن لما وبين استتار المراهقة
وإن لا يزوج الصغيرة حتى تبلغ والنسبة في الاستبدان
أن يرسل إليها سنة فتاة يظنون بأن نفقها والام
بذلك أوي لأنها تطلع على ما لا يطلع عليه غيرها
والنبت البالغة لا يجوز ولا يقع تزويجها وإن عادت
بكارها إلا بأذنها خبر الما زقطي السابق وخبر
لا تنكحوا إلا يابن حتى نشتاروهن رواه الترمذي
وقال حسن صحيح ولا نكحوا ما عرفت من صور النكاح
فلا يجبر بخلافه البكر فإن كانت الشيب صغيرة غير
مجنونة وغير أمه لم تزوج سوا حتمت الوطء أم لا
الأب بعد بلوغها وأذنها لأن أدات الصغيرة غير متبر
فأمتع تزويجها أي البلوغ أما المجنونة فزوجها
الأب والجد عند عدمه قبل بلوغها المصالححة

وأما

وأما الأمة فليس يدها أن تزوجها وكذا الولي السيد
عند المصالححة **تمت** فوطيت البكر في قبلها ولم
تنزل بكارتها كان كانت غورا فهي كسائر الأيكارات
كان مقصدي تعليمهم بممارسة الرجال خلافاً كانت
قضية كلامهم كذلك إذ زالت بذكر حيوان غير ذي
كفر مع أن الأوجه أنها كالتبث ولو خلقت بلا
بكرة تختمها حكم الأيكار كما حكاه في زيادة الرخصة
عن الصيغرى وأقره وتصدق المكلفة في دعوى البكرة
وإن كانت فاسقة قال ابن المقرئ بلا يعني وكذا في
دعوى الشيعة قبل العقد وإن لم تزوج ولا يسأل
عنى الوطء فإن ادعت التوبة بعد العقد وقدمت
الولي بغير ذنبها نطقاً فهو المصدق بيمينها في تصديتها
من إبطال النكاح بل لو شهدت أربع نسوة شيئا
بعد العقد بسطل جوارز أنها تبيع أو نحوها أو أنها
خلقت بدنها كما ذكره الماورى والرويانى وإن ادعت
إني الصلح بخلافه **فصل في نكاح** النكاح ومشتا
أخبار فيه **والمرحلات** على قسمين كتمان موبد ومخبر
غير موبد من الوله وإن لم يذكره الشيخان اختلاق
كحس فلا يجوز للادين نكاح جنبه كما قاله ابن
يونس وأبو إسحاق بن عبد السلام خلافاً للمقرب
قال تعالى هو الذي خلقكم من نفس واحدة وجعلنا

1957